

المقدار الذي تقبله اللجنة	مشروع ميزانية ١٩٣٠ - ١٩٣١	ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠	الفصل	المادة
١٢٠	٢٥٠	١٠٠	٧	تقنيات وسجلات
١٠	١٦	١٥	٨	إدارة وثائق
١٠	١٠	١٢	٩	منزلة
١٠	١٠	١٠	١٠	برق وبريد ومخالف
١٥٠	٢٨٦	١٣٧		مجموع النفقات
٤٠٧٦	٤٢١٢	٣٦١٦		المجموع
				التقاعد والتعويضات
٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٠٠٠	١	تقاعد
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢	تعويضات
٤٢٠٠	٤٢٠٠	٤٥٠٠		المجموع

نظمي بك ٢ ما في فائدة وضع مخصصات لإدارة البريد والبريد

تطبيق بك : من الأسباب المارمة ان هنالك قاعدتين قاعدة الشمول وقاعدة الصوابية فالاولى تمنح الحكومات بوجهها الى ادغال جميع المفرادات في وارداتها ونفقاتها بدون ان ينظر الى ما يمكن انفاقه من لعل بعض اقسام الواردات اما الثانية لوجهها تدخل الحكومات في وارداتها المبلغ للمصالح ومن قاعدة التسهيل جرت حكومة شرق الأردن فادخلت في واردات دائرة البريد والبريد جميع ما تنجبه تقدماً وبما تأخذ بطريقة التقاضي مقابل الخدمات التي تقدمها للدوائر الرسمية حسب المصالح على احصاء حقيقي بين كل الخدمات التي تقوم بها دائرة البريد والبريد للناس والمصالح الحكومية

فعمارة الرئيس : مواضع الجلسة الآن للزيادة على ان تجتمع يوم الاثنين الساعة (٣) وانفضت الجلسة الساعة الخامسة

٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨

ملحق

السنة الاولى

الجريدة الرسمية

العدد ١٢٢٦

٦ نيسان سنة ١٩٣٠

٨ ذو القعدة سنة ١٣٤٨

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ٣١ - ٣ - ١٩٣٠ للدورة فوق المادة للجلسة التشريعي الاردني الاول

الجلسة العاشرة

الرقم: الجلسة العاشرة للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الأردني الأول

التاريخ ٣١ - ٢ - ١٩٣٠

انتهت الجلسة العاشرة للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الأردني الأول في ٣١-٣-١٩٣٠ المصادف يوم الاثنين برئاسة وكيل فخامة الرئيس إبراهيم بك هاشم وزير العدلية وبحضور أكثرية قانونية.

وكيل الرئيس: اكتمل النصاب القانوني فليقرأ الضبط قتي:

موضوع جلستنا اليوم لقام المذاكرة في الميزانية فن له رغبة في التكميم ميزانية رئاسة الوزراء فليقيد اسمه

توفيق بك: قرأ الفصل الخامس من ميزانية رئاسة الوزراء.

بالتقدير الذي يملكه اللجنة	مشرع ميزانية ١٩٣٠ - ١٩٣١	ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠	الفصل	المادة
-------------------------------	-----------------------------	------------------------	-------	--------

١٣٠٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	٥	رئاسة الوزراء والداخلية
١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١	مخاطبة رئيس الوزراء
١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢	علاوة خصوصية لرئيس الوزراء الحالي
٦٠٠	٥٧٦	٦٠٠	٣	سكرتير عام ٤٨ - ٥٨
٣٦٦	٣٧٢	٣٦٦	٤	مساعد سكرتير ٢٦ - ٣١
٢٠٧	٢٥٢	٢٥٢	٥	رئيس مصلحة ٢١ - ٢٥
٢٠٧	٢٢٠	٢٢٠	٦	كتاب عدد ١٧ - ٢٠
٣١٤	٣١٤	٣١٤	٧	كتاب ٢٠ - ١٣ - ١٦

بالتقدير الذي يملكه اللجنة	مشرع ميزانية ١٩٣٠ - ١٩٣١	ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠	الفصل	المادة
٢٧٦	٣٨٤	٣٠٠	٨	كتاب عدد ٢ - ١٠ - ١٣
٢٧٦	٣٨٤	٣٠٠	٩	كتاب ٣ - ١ - ١٢
٢٧٦	٣٨٤	٣٠٠	١٠	كتاب ١ - ١٠ - ٨٣
٤١	٤١	٧٩	١١	علاوة فوق العادة
١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢	موزع وأكفان
٣١٢٧	٣٢٣٥	٣٥٤٣	١٣	مجموع الرواتب
٧٨٠	٧٨٠	٦١٠	١٤	تبقيات وسفريات
٣٠	٣٠	٣٠	١٥	انارة وتدفة
١٣	١٣	١١	١٦	مشرقة
١٥٠	١٥٠	٢٠٠	١٧	برق وبريد هاتف
١٥٠	٣٠٠	٤٢٠	١٨	فوق المادة
٢٠	٢٠	٣٠	١٩	مشتري كتب حقوقية
٤٢٧	٤٥٢٨	٤٨٣٤	٢٠	مجموع النفقات
٤٢٧	٤٥٢٨	٤٨٣٤	٢١	المجموع

شمس الدين بك: اريد ان اتكلم في ميزانية رئاسة الوزراء:

كنا بدأنا نتعق مفرقات الموازنة في الجلسة الماضية وقبلنا فصل المقر العالي والمجلس التشريعي ولكن قولنا لمدين التصلين مع زيادة في تخصيصات المقر الاميري لا يفيد معنى قبول تلك الزيادة الموافقة على اساس الموازنة لتكون اساساً للفضول الاخرى نحن قولنا فعل المقر والمجلس استقداً منا ان المقر الاميري هو ركن الماكينة القومية وعليه من طلائع الاستقلال القومي العربي المقبل فالامة معها صيرت في سبيل تحقيق هذه الامل الشريفة لا تكون خسران شيئاً وانما هي محط غلبت فوق طاقتها. وكذلك المجلس التشريعي هو مظهر من مظاهر المصير الوطني الحق في ذلك

أقمتنا على قبول موازنته بلا قيد ولا شرط .

وأما الحصول الاخرى التي نحن بصدها الآن تحتاج الى اهتمام ذاتي ودونتيق وامعان من السهل قبول هذه الأصول الواردة في الميزانية العامة بدون قيد ولا شرط ولكن من الصعب الحكم بصحة الدلائل اي بقسم الزاوية . فكنيت استرجعت لزوم تدقيق قسم الدخل قبل ان نبحث في نفوذاته . استرجع اي للمرونة لان وضعية البلاد الماضرة من الوجهة الاقتصادية لا تساعطل قبول الموازنة الهامة . البالغ مقدارها (٣٦٠) الف ليرة تقريباً .

ثم تدبر . الحكومة في هذه الميزانية دخل الضرائب (١٤٥) الف ليرة في حين انني لا اعتقد بصحة ذلك من ان يمكن تأمين هذه الأرقام والجراد اقتصام البلاد والقطاع عم المناطق والمقاطعات ومن المصدق ان البلاد لا تستطيع ان تدفع في مثل هذه السنة هذه الأرقام الكبيرة ثم قدرت الحكومة واردات الحاكم (٢٧) الف ليرة وكسر مع انه من الحال جمع هذا المبلغ الباهظ عن طريق الحاكم في مثل هذه السنة اني اصبح تأجيل الدين فيها امراً مستحاً . ثم قدرت الحكومة واردات الجمرات والمكوس (٧٦) الف ليرة في حين لا يمكن ان تبلغ واردات الجمرات والمكوس في هذه السنة هذا المقدار وذلك بالنسبة لوضعية البلاد الماضرة ومن المؤكد ان تسقط واردات الجمارك الى نصف هذه القيمة لان الناس سوف تستغني عن الخواص الاجنبية وتكتفي بالمحاجيات الضرورية بسبب القحط العام .

ثم يقال لنا ان الحزبة البريطانية تبنا اعانة مايقصنا من النفقات في هذه السنة بصرف النظر عن ماهية هذه الاعانة وعواقبها على البلاد .

يعني ان اصرف لمن تهب انكفرا هذه المبالغ افي الحكومة ام البلاد فان كانت الحكومة مايعتينا امرها ولما ذا في لا توزعها على اصحاب الاستحقاق بحسب اعتقادها . وان كانت للبلاد يجب ان تترك الحرية التامة لنا في امر التوزيع والتصرف بها .

وانا اعتقد ان مضار هذه الاعانة آجلاً كان او عاجلاً هو اكثر بكثير من نفعها .

وطليه يجب ان لا نحسب هذه الاعانة مكربة او مكسب من حكومة بريطانيا العظمى .

انا لا ازال اتشأم من وضعية البلاد الاقتصادية واخاف ان نضع على عاتق المكلف الاردني شيئاً لا يستطيع القيام به . فمن ان اذا اقرنا هذه الميزانية سوف تضطر الحكومة الى تحصيل المبالغ الواردة فيها من المكلفين بدفعها بالقوة .

ثم اصغر المكلف الاردني عن دفع هذه الميزانية الباهظة مع شدة اضطراب الحكومة المال تؤدي لا مؤثر يجب ان نفكر فيها من الآن كي لا نوقع البلاد في هاوية بسبب ارضاء الحكومة الماضرة ولا

حاجة للتأويل اذ كلنا يعلم وضعية الحكومة الماضرة . فرجائي من زملائي السكرام النظر قبل كل شيء في قضية الدخل اعني هل ان تقدير الحكومة للدخل صحيح ام لا ؟ فان كان هذا التفسير خفي صحيح ماذا يكون موقف المكلف الاردني الذي سيعجز عن دفع المصاريف الماضرة .

وكيل الرئيس : خلاصة البحث ان شمس الدين بك يريد تقديم البحث في امر الدخل قبل النظر في الصريفات . فآرايكم ؟

نجيب بك الشريدي : ان الحكومات غير الافراد فالقرد مكلف بأول الامر ان يحقق وارداته ثم يفكر في طرق صرفها . اما الحكومات فلها تفكر قبل كل شيء بمصاريفها لانه على فرض عدم وجود المال لا يستلزم ان لا يكون هنالك حكومة .

فالحكومة لازمة الوجود بكافة فروعهما فتفكر الحكومة بمقدار ما تحتاجه من المصاريف في اول الامر ولا يتخلو تفكيرها هذا من الالتفات الى وارداتها وجعل نسبة بين الصريفات والواردات فلو فرضنا ان الحكومة فكرت في الدخل قبل الصرف ووجدت ان ليس هنالك دخل أفلا يجب ان يكون هنالك حكومة اذا لم يكن دخل ؟

فالحكومة لازمة للبلاد على كل الدوائر العادلة . ننظر في قضايا البلاد وتوزع العدالة . وقوائم الجمارك تحجب للمكوس وتفكر بالطرق الموصلة لتزيد وارداتها وعلى هذا الخط تسير كل دوائر الحكومة فاذا لم تجد الحكومة دخلاً مقابل صرفها فلها تكون مضطرة لعقد القروض اذا لم يكن هنالك موارد اخرى تستدر منها مايسد عوزها وعلى هذه النظرية تفكر الحكومات دائماً بصرفها قبل دخلها ولكن لا يغرب عن البال ان الجراد في هذه السنة يهدد اقتصاديات البلاد تهديداً رهيباً لا ريب فيه وان هذه الوردات للقدرة سوف لا تمكن الحكومة من جبايتها بالنسبة للضائقة الاقتصادية والبحران المالي وعندئذ تضطر الحكومة لعقد قرض لتسديد نفقاتها لان الحكومة كما عرضت لادب من وجودها . ولو كان لا يوجد دخل قط .

اذا والحالة هذه اضغ انتم انظار الزملاء الكرام ان عقد مثل هذه القرض في مثل هذه السنة واقع لامحاله فيما اذا قفنا على حاصلات البلاد من آلة الجراد وعليه التالانظار للاقتصاد التام في كافة فروع الادارة لاننا كما عرضت اذا لم نفكر في الاقتصاد سوف ندم عند عقد القرض بالاجل البعيد الخيارات الحكومية من النفقات